

عمر البرغوثي* الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد الممكن والأمثل**

مقدمة

"من دون حس وطني وهوية وطنية قوية، تتهمش الأهداف الوطنية، وتصبح الأولوية للمصالح المحلية والشخصية، وتفقد المؤسسات الوطنية معناها ومبرر الدفاع عنها." هكذا يكتب أحمد سامح الخالدي في مقاله*** عن المأزق الفلسطيني الراهن وسبل الخروج منه، واصفاً بدقة أحد أهم تجليات تفتت الهوية السياسية الفلسطينية، وتنامي شعور معظم الفلسطينيين بأن السلطة الفلسطينية تحولت "من أداة انتقالية لإنهاء الاحتلال" إلى "وكيل لإسرائيل". ويتطرق الكاتب إلى مأزق حل الدولتين في ظل تفشي الاستيطان والتعننت الإسرائيلي المفرط في رفض القبول بأي من الحقوق الفلسطينية الأساسية، فيرى أن "الدولة الفلسطينية اليوم هي، إلى حد كبير، تركيبة عقابية صممها ألد أعداء الفلسطينيين التاريخيين: إسرائيل، وحليفاتها الراكسة الولايات المتحدة"، مضيفاً أن "النية وراء مثل هذه الدولة اليوم هي الحد من تطلعات الفلسطينيين المتعلقة بالأرض، وإجبارهم على التخلي عن حقوقهم المعنوية، وعلى النكث بتاريخهم والخضوع لإملاءات الإسرائيليين في المسائل السيادية الأساسية." كما يكرر تساؤلاً شائعاً بين الفلسطينيين في كل مكان: "كيف يمكن لدولة مستقلة أن تبني على حراب القوة التي تحتلها؟" لكن الكاتب، في إجابته عن سؤال: "ما العمل؟" يقفز فوق هذه الحجج، كأنه ندم على توصيفه السابق، أو تخلى عنه من دون سابق إنذار، فيكتب:

ومع ذلك فإن حل الدولتين لا يزال الأفضل بين الخيارات المطروحة لحل الصراع، ولا يزال البرنامج الوطني للسلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية يستحق دعم الأكثرية الفلسطينية (حتى لو كان مهترئاً في حواشيه). (...)
إن السلطة الفلسطينية تستحق فعلاً كل نرة دعم للوصول إلى اتفاق مع إسرائيل يحمل في طياته دولة فلسطينية قابلة للحياة، ودائمة، وقادرة على الدفاع عن نفسها (...). وتطرح حلاً عادلاً ومقبولاً لمشكلة اللاجئين.

قبل الرد على هذا الاستنتاج غير المنطقي - بل الأيديولوجي في جوهره، لأن من غير الممكن التوصل إليه من المقدمات التي أعطاها الكاتب ذاته، بالإضافة إلى أنه غير مدعوم بأي حقائق ذات صلة - لا يمكنني تجاهل بعض التعابير والتركيبات التي استدخلها الكاتب في نصه، على ما يبدو، من الإعلام الغربي المهيمن، والذي يتأثر بشكل خاص بالخطاب الإسرائيلي الصهيوني. فالكاتب يصف جيش الاحتلال الإسرائيلي بـ "قوات الدفاع الإسرائيلية"، ويسمي الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية "مواطني إسرائيل العرب"، ويستبعدهم، بالتالي، من تعريفه الفلسطينيين في مقاله كلها؛ ويكتب أن الفلسطينيين في غزة يشكلون "ثلث الفلسطينيين"، متقبلاً بذلك التعريف الإسرائيلي - الأميركي للشعب الفلسطيني، الذي شاع منذ اتفاق أوسلو، والذي يشمل الفلسطينيين في الأرض المحتلة منذ سنة 1967 وهدمهم؛ ويستخدم الوصف غير الدقيق قانونياً وسياسياً، والإسرائيلي المنشأ، للجدار حيث يسميه "الجدار الفاصل"، متجاهلاً أنه يهدف في الأساس إلى مصادرة أراضٍ محتلة، كما أكدت محكمة العدل الدولية في فتواها القانونية التاريخية سنة 2004؛ ويحث الفلسطينيين "في سعيهم لطمأنة إسرائيل"، على أن يجدوا طرقاً أفضل "لمواجهة تطرفها"، مسلماً بتحمل الضحية مسؤولية "طمأنة" الجلال، على حد تعبير إدوارد سعيد؛ ويسمي الإجراءات القمعية وأشكال الاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين في الضفة الغربية "الإجراءات الإسرائيلية الأمنية"، مكرراً، ومن دون قصد ربما، ادعاء إسرائيلياً أساسياً أن هذه الإجراءات تنطلق في الأساس من حاجة إسرائيل إلى الأمن؛ وينزلق في مفاهيم ربما يفسرها البعض استشراقية، وذلك حين يفسر "انحسار الحركة الوطنية" بـ "التصدعات الأساسية" الـ "متموضعة عميقاً في ثنايا المجتمع ذاته"، والتي استغلها الاحتلال، ولم يخلقها؛ وأخيراً يكرر الديباجة التي أشاعها ما يسمى "اليسار الصهيوني" بضرورة اعتراف الإسرائيليين بـ "مسؤوليتهم الضخمة عن المحنة [المحنة؟] الفلسطينية"، وضرورة قبول الفلسطينيين بحل "عادل ومقبول" [إسرائيلياً] لـ "مشكلة" اللاجئين.

إن عدم تمكن الكاتب، في معظم مقاله، من استخدام المفردات المحايدة نسبياً، أي المشتقة من القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان وتقارير أهم مؤسسات حقوق الإنسان، وتبنيه مفردات الخطاب السائد في الإعلام الغربي، والمنحاز في معظمه إلى إسرائيل، ينمّان عن إهمال غير مقبول أو انحياز غير مفهوم. لكن، بمنأى عن مسألة اللغة، وعلى الرغم من أهميتها وانعكاساتها البادية في النتائج التي توصل إليها الكاتب، فإن نقطة الضعف

الرئيسية في مقالته، من وجهة نظري، تكمن في صرفه النظر أو إقصائه ثلاثة مفاهيم أساسية وضرورية في معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي وهي: المقاومة ودورها المركزي في تعديل موازين القوى؛ طبيعة إسرائيل كتجسيد لاستعمار استيطاني واقتلاعي وعنصري في آن، الأمر الذي يحدد طبيعة الصراع؛ أخيراً، حق تقرير المصير وتجلياته فلسطينياً.

الدولة الديمقراطية العلمانية

سأحاول في هذه المقالة أن أتطرق إلى أسس الصراع هذه، وأن أعرض رؤيتي للحل الأكثر أخلاقية واستدامة وعدالة، أي حل الدولة الديمقراطية العلمانية، الذي تجاهله أحمد الخالدي تماماً في مقالته حين اعتبر، ومن دون تبرير، حل الدولة الواحدة مطابقاً للدولة ثنائية القومية، واستبعد الفكرة كلها - ببساطة وببداهة مفترضة، ومن دون حاجة ولا محاولة ولو بسيطة للإقناع - لأنها "سابقة لأوانها" و"مخالفة للمزاج الوطني في الجانبين"، على حد تعبيره.

في ظل "مقدمة الإبادة الجماعية"، كما سماها البروفسور ريتشارد فولك، منسق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، والتي تقوم بها إسرائيل ضد شعبنا في قطاع غزة المحاصر، وفي ظل تحويل سياسات الحصار والتقسيم والاستيطان والجدار، الضفة الغربية إلى أقفاص غير قابلة للعيش، بهدف إحداث تطهير عرقي متدرج ومستمر لسكانها، وفي ظل التواطؤ الرسمي مع إسرائيل أكان على الصعيد العالمي بقيادة الولايات المتحدة، أم على الصعيد العربي، ومن ضمنه الفلسطيني الرسمي، لا يمكن اعتبار الجدل في شأن حل الدولة الواحدة أو الدولتين سابقاً لأوانه، أو نوعاً من الترف الفكري. فبعد 60 عاماً على النكبة، أي الموجة الأهم للتطهير العرقي، و43 عاماً من الثورة المعاصرة، و15 عاماً من حقبة أوسلو، وفي ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والداخلية، يُعدُّ إهمال تقويم المشروع الوطني الفلسطيني بركائزه، وأهدافه، وشعاراته الاستراتيجية والتكتيكية، وأساليب مقاومته، وهيكلياته القيادية، الرفاهية بعينها، بل انتحاراً سياسياً وتسليماً بهزيمة المقاومة الفلسطينية وبالهيمنة الصهيونية على فلسطين التاريخية كلها.

وبعكس ما تفعل به الخالدي في مقالته، فإن حل "دولتين لشعبين" لم يكن يوماً حلاً منطقياً من الناحية العملية، عدا عن كونه غير أخلاقي في جوهره. ففي أفضل أحواله يمكنه تحقيق معظم الحقوق المشروعة لأقل من ثلث الشعب الفلسطيني على أقل من خمس أرض فلسطين التاريخية. وفي هذه الحال فإن أكثر من ثلثي الفلسطينيين (اللاجئون والفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية) سيُجري إقصاؤه بشكل تعسفي وقصير النظر إلى خارج حدود تعريف "الشعب الفلسطيني". إذاً، فمشكلة "حل الدولتين" هي أن هذا الحل يتناقض، في الأساس، مع حق العودة، ويؤيد نظام التمييز العنصري في داخل دولة إسرائيل، والذي يمكن وصفه بدقة بالأبارتهايد الصهيوني.

وفي المقابل، فإن حل الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة، يتيح ممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأجزائه. وهذا الحق، كما نصت ميثاق الأمم المتحدة، هو حق ضروري لممارسة الشعوب حقوقها الأخرى غير القابلة للتصرف. لكن هذا الحل ليس حلاً سحرياً ولا جاهزاً؛ فهو، وكذلك أي حل آخر في الواقع، لن يتحقق إلا بعملية نضالية طويلة، تقوم على مقاومة شعبية واسعة ومثابرة ومبدعة ومبدئية وأخلاقية، تلهم من جديد شعوب العالم وقواه التقدمية، كما حدث في جنوب إفريقيا، على الرغم من الفوارق بين التجريبتين. وبذا تصبح هذه المقاومة، المدعومة دولياً، قادرة على قلب موازين القوى لمصلحتنا، بحيث نفرض على المجتمع الإسرائيلي قبول العدالة والقانون الدولي كشرط لإحقاق السلام. وعلى الرغم من العلاقة الجدلية بين أبعاد الصراع المختلفة، سأركز هنا على الأبعاد الأخلاقية والقانونية والسياسية.

1 - البعد الأخلاقي

في الجوهر، وبسبب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين وما نتج منه من تهجير قسري متتابع الفصول ضد الشعب الفلسطيني، قُسم شعب فلسطين إلى ثلاثة أجزاء رئيسية لها حقوق غير قابلة للتصرف. وحتى لو تغاضينا عن طبيعة إسرائيل كدولة تجمع بين الكولونيالية والأبارتهايد، فالحد الأدنى من تطبيق القانون الدولي ومبادئ العدالة النسبية يشترط الاعتراف بالحقوق الثلاثة الأساسية لشعب فلسطين، وهي:

- حق اللاجئين الفلسطينيين (ومن ضمنهم المهجرين داخل وطنهم) في العودة إلى ديارهم، وفي التعويض، بحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، ومواثيق الأمم المتحدة كلها ذات الصلة؛
- حق الفلسطينيين في المنطقة المحتلة سنة 1967، بما فيها القدس، في الحرية والتخلص من الاستعمار الأجنبي؛
- حق الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية في المساواة الكاملة، الأمر الذي يتطلب إنهاء نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد) ضدهم داخل مناطق 1948.

أحدث هنا عن العدالة النسبية كتلك التي نالتها الأغلبية في جنوب إفريقيا بعد تقويض نظام الأبارتهايد، لا العدالة المطلقة، التي تقتضي رحيل المستعمرين - المستوطنين جميعهم، كما حدث في الجزائر، إذ إن تطبيق التجربة الجزائرية في السياق الفلسطيني يحمل في طياته ظلماً جديداً وتأييداً للصراع. ولا يمكن إزالة أشكال الاضطهاد الثلاثة هذه، منطقياً، إلا في إطار دولة ديمقراطية واحدة في فلسطين التاريخية، تنهي حالة الاستعمار الاستيطاني برمته، وتؤدي إلى لا - صهيينة فلسطين بشكل أخلاقي منسجم (ethical de-Zionisation) عبر التوفيق بين الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين، بمكوناته الثلاثة، وبين الحقوق المكتسبة لليهود القاطنين فيها، بعد تخلصهم، بل انعتاقهم، من امتيازاتهم وشخصيتهم الاستعمارية، وقبولهم المساواة الكاملة ومبادئ العدالة، وفي صميمها حق العودة. وحق اللاجئين في العودة والتعويض، بالذات، منصوص عليه بما لا يقبل التأويل في القانون الدولي، وفي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذا يجب ألا يكون مشروطاً بأي قبول إسرائيلي، هذا القبول الذي يطالب به الخالدي الآن، منسجماً في ذلك مع موقف قيادة السلطة الفلسطينية التي يهاجمها ويتهمها بالتفريط، ومع مواقف الأنظمة العربية التي تماشت مع الإملاءات الأميركية بهذا الشأن.

II - البعد القانوني

إن المقدمة القانونية التي يبني عليها منظرو "دولتين لشعبين"، وحتى بعض منظري الدولة ثنائية القومية، حجة التناظر أو التوازن في الحقوق في فلسطين الانتداب بين مجتمع المستعمرين - المستوطنين من جهة والسكان الأصليين من جهة أخرى، تتلخص في حق تقرير المصير لكلا الشعبين على الأرض نفسها، بحسب ادعائهم. لكن ماذا يعني هذا الحق تحديداً، وكيف ينطبق على المجموعتين المتصارعتين في فلسطين؟ إن حق تقرير المصير، والذي يمكن أن يفضي إلى الاستقلال في دولة قومية، أو الاتحاد الطوعي/الحر، أو الاندماج، كان قد دخل القانون الدولي من أوسع أبوابه، إذ أقر في الفقرة الثانية من البند الأول من ميثاق الأمم المتحدة أن: "أهداف الأمم المتحدة هي تطوير علاقات صداقة بين الأمم مبنية على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب". لنلاحظ هنا أن مبدأ المساواة سبق مبدأ حق تقرير المصير. وقد تطور الفهم القانوني والسياسي لهذا الحق، في الأساس، لتمكين الشعوب الراضحة تحت الاستعمار والهيمنة الكولونيالية من نيل حقوقها، فالأمم المتحدة تنظر إلى حق تقرير المصير "كشرط ضروري للتمتع بكل حقوق الإنسان"، وكضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تتلخص أطروحتي هنا بالتالي: إن مبادئ تقرير المصير في مواثيق الأمم المتحدة، تؤكد أن هذا الحق الذي يعني في حدّه الأقصى حق الانفصال في دولة قومية، لا يمكن أن ينطبق على أي مجموعة من المستعمرين - المستوطنين في الأرض المستعمرة، حتى لو برزت وتنامت لديهم سمات مشتركة كشعب. لماذا؟

أولاً: إن حق تقرير المصير لأي مجموعة استعمارية ينفي بالضرورة حق تقرير المصير للسكان الأصليين. كما يشترط حق تقرير المصير عدم الإجحاف بالحقوق الأساسية للبشر، والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها على الإطلاق مبدأ المساواة. إن الهدف الأساسي للصهيونية كان ولا يزال انفصال اليهود - الإسرائيليين في دولة "يهودية محضة"، كما عبّر هيرتسل وبن - غوريون وغيرهما، وهو ما يعني بالضرورة، لا بالصدفة، دولة إقصائية عنصرية، كما هي إسرائيل الآن، تجحف بالحقوق الأساسية للفلسطينيين كشعب وكأفراد. وحتى لو افترضنا جدلاً أن إسرائيل قادرة على أن تكون غير عنصرية، أي غير مجحفة بحقوق جميع البشر تحت ولايتها القانونية، فإنها ستفني، بوجودها كدولة على أرض مستعمرة، حق السكان الأصليين في تقرير مصيرهم على تلك الأرض ذاتها. فإسرائيل ليست دولة قائمة بحد ذاتها، كما كانت فرنسا في الجزائر، مثلاً، دولة تحتل أراضي دولة

أخرى، بل هي كيان تَكون من مجموعات استعمارية دمرت مجتمعاً ونظاماً قائماً، وشردت معظم الشعب الأصلي لتقييم دولة بدلاً منه، وعلى أرضه.

ثانياً: من أهم أسس القانون الدولي المبدأ التالي: *Ex injuria non oritur ius*, أي أن الظلم لا ينتج حقاً. فالأغلبية الديموغرافية اليهودية في فلسطين قامت على ظلم تاريخي تمثل في التطهير العرقي لمعظم السكان الأصليين خلال النكبة، وبالتالي لا يمكنها ادعاء حقوق، كحق تقرير المصير، مبنية على كون هذه الأغلبية هي الأكثرية.

ثالثاً: حتى لو تغاضينا عن التطهير العرقي، فلا يمكن أن يُمنح المجتمع اليهودي - الإسرائيلي، ولو تمتع بصفات الشعب، حق الحفاظ على كيانته، لأنها، تحديداً، قائمة على نظام أبارتهايد يميز عنصرياً ضد "غير اليهود" في أهم مناحي الحياة، وأهمها ملكية الأرض. كما أن هذا الكيان يُعرّف عن نفسه بدولة "الشعب اليهودي"، وبالتالي ينبغي بتعريفه هذا، وكذلك بقوانينه وممارساته على الأرض، بعض الحقوق الأساسية لجميع مواطنيه من السكان الأصليين لفلسطين، وبذلك يتناقض بشكل صارخ مع موانئ الحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة.

رابعاً: في ميثاق منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة (Unrepresented Nations and Peoples Organization)، والصادر في سنة 1993، ورد المبدأ التالي: "تفقد أي دولة الحماية المكفولة لها من قبل مبدأ الوحدة الجغرافية إذا حرمت الشعوب الخاضعة لولايتها من حقوقهم وحرّياتهم الأساسية"، كما دان هذا الميثاق "نقل السكان كحرمان أو تقويض لحق تقرير المصير"، والمبدأ ينطبقان على إسرائيل وجرائمها ضد الفلسطينيين منذ سنة 1948.

خامساً: حتى الآن، وبعد 60 عاماً من وجود إسرائيل، لا يزال الشرط الذاتي في تعريف الشعب الإسرائيلي غائباً، مع أنه يُعد ضرورياً * إن اليهود الإسرائيليين لا يُعرّفون عن أنفسهم كشعب، بل يعترفون بـ "الشعب اليهودي" أو "الأمة اليهودية"، أي تلك الموجودة في أنحاء العالم كافة. كما أن وزارة الداخلية الإسرائيلية، وكذلك المحكمة العليا، ترفضان بالمطلق الاعتراف بقومية إسرائيلية في سجل السكان وفي بطاقة الهوية، على الرغم من اعتراف الدولة بما يزيد على 130 قومية أخرى!

أستنتج مما سبق، أن حق تقرير المصير لا يمكن أن ينطبق قانونياً أو أخلاقياً على المجتمع اليهودي - الإسرائيلي في فلسطين. وعلى هذا الأساس، فالدولة الواحدة التي أعرضها لا يمكن أن تكون ثنائية القومية، لأن ذلك يفترض ويشترط حقوقاً قومية متساوية لليهود - الإسرائيليين في فلسطين. أما الدولة الديمقراطية، والتي لا تعترف بحقوق قومية لمجتمع المستعمرين - الاستيطانيين، فيجب في أي حال أن تكفل لهؤلاء، أي لليهود - الإسرائيليين، حقوق المواطنة وحقوق الإنسان الأخرى جميعها، المنصوص عليها في القانون الدولي، وفي موانئ الأمم المتحدة، وكذلك حقوقهم الجماعية (باستثناء القومية، طبعاً) المكتسبة، كالاستقلالية (أو الأوتونوميا) الثقافية، والدينية، والاجتماعية، واللغوية، والإثنية، على ألا يُجحف أيٌّ من هذه الحقوق بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

III - البعد السياسي

حتى لو وضعنا البعدين الأخلاقي والقانوني جانباً، ألا يطرح شعار "دولتين لشعبين"، في ظل ميزان القوى الحالي وشبه الإجماع الرسمي العالمي، حلاً أكثر واقعية للصراع؟ من وجهة نظري، لا. فإن كان في الإمكان تسويق حل الدولتين كحلٍ "عملي وواقعي" قبل ثلاثين أو حتى عشرين عاماً، فمن الصعب تسويقه كذلك الآن، أي بعد 15 عاماً من اتفاق أوسلو، و20 عاماً من اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) بإسرائيل وقبول حل الدولتين بشكل لا يقبل الشك. فحقة "السلام" تلك كانت، باعتراف معظم المراقبين ولجان حقوق الإنسان، حقة تأسيد الاستعمار وتكثيف التطهير العرقي المتدرج بامتياز. لقد فشل مشروع الدولتين على أرض الواقع في معالجة أسس الصراع، الأخلاقية والسياسية والقانونية، أو حتى في تقريبنا من أهداف نضالنا الوطني في تقرير المصير والحرية والاستقلال.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يحدث في التاريخ قط أن تنازل مجتمع استعماري استيطاني عن امتيازاته الكولونيالية عن طيب خاطر أو بالإقناع، بل، أساساً، عن طريق المقاومة وقلب موازين القوى، ومن ثم التفاوض لإيجاد أفضل السبل للوصول إلى الحل الأفضل للصراع. ومن دواعي السخرية أن إسرائيل، وهي في قمة قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ترتعد خوفاً كلما ولد طفل فلسطيني في حيفا أو أم الفحم أو راهط أو نابلس أو القدس!

وتسعى بجميع السبل القانونية وغير القانونية لانتزاع صكوك الملكية، أي الطابو، لأي قطعة أرض هُجّر أصحابها منذ سنة 1948. كما أنها تصر، في كل ما يسمى "المفاوضات" مع ما يسمى "القيادة الفلسطينية"، على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحقها في الوجود، ومؤخراً كدولة يهودية تحديداً. وهي تهتز وتصرخ "خطر وجودي!" كلما أطلقت مقذوفة عليها من غيتو غزة المحاصر والمروّع والمجوع، أو حتى كلما نجحت نقابة ما في الغرب في تبني قرار مؤيد لمقاطعتها أو سحب الاستثمارات منها، كما حدث في بريطانيا وكندا وجنوب إفريقيا وغيرها. إن هذه القلعة الرهيبة بجدرانها وسيوفها، والهشة بمبرراتها الأخلاقية والوجودية، تعي تماماً أن أحداً لا يستطيع إعطاءها الشرعية إلا الشعب الذي هجّرته وقهرته وسعت لتدميره خلال ستين عاماً من النكبة المتواصلة، لكنه أبى أن يندثر أو يندحر أو يستسلم لحق وجودها ككيان إقصائي وعنصري واستعماري على أرضه.

لماذا تعاني إسرائيل، إذاً، هذا الضعف المرّضي في الثقة بالنفس، وتشعر بالتهديد المحقق بوجودها وهي في قمة قوتها؟ ربما لأنها تدرك أن إمبراطوريات أكبر وأعتى منها شأناً قد اندثرت، وبسرعة نسبية، في القرن الماضي؛ أو ربما لأن بقاء القضية الفلسطينية في صميم الوجدان والهوية العربيين، وتمتع هذه المنطقة بالثروات الطبيعية الهائلة، يشكّلان عاملين رئيسيين يقيان الفلسطينيين خطر التدمير أو التهجير الكامل؛ أو لأن فلسطين التاريخية هي حالياً دولة واحدة فعلاً، دولة أبارتهايد واستعمار واضطهاد، الأمر الذي يجعل الهدف، إذاً، ليس توحيد ما هو مقسوم، بل تحويل الموحد فعلاً من كيان استعماري تسيطر عليه أيديولوجيا عنصرية إقصائية، إلى كيان ديمقراطي يكفل العدالة وحق العودة والحقوق المتساوية للجميع. وأخيراً، إن بعض النخب القانونية في إسرائيل يعي أن الأساس القانوني لتقسيم فلسطين، أي القرار 181 لسنة 1947، ليس جائراً ومجحفاً فحسب، ومن وجهة نظر بعض الحقوقيين غير قانوني أصلاً، بل إنه باطل وملغى بسبب ما قامت به إسرائيل من انتهاكات خطيرة لأسسه وللضمانات المنصوصة فيه تجاه السكان العرب، وبالذات قيامها بالتهجير القسري للفلسطينيين، في معظمهم، من وطنهم، وبتدمير المئات من قراهم وأحيائهم، الأمر الذي يسقط أي شرعية لادعاءاتها المستمدة من القرار 181.

ما العمل؟

يرد أحمد سامح الخالدي، في نهاية مقالته، على هذا السؤال مناقضاً معظم ما طرحه في المقالة نفسها فيكتب: "ربما تكون السلطة الفلسطينية ما زالت قادرة على إدارة حملتها التفاوضية بكرامة وجدارة"، داعياً الفلسطينيين إلى دعم السلطة لتحسين أدائها التفاوضي، كأن كل أسباب فشل "القيادة" الفلسطينية في تحقيق إنجازات وطنية يمكن اختزاله في عامل تقني - مهني متعلق بضعف المفاوضين، أو عدم تحضيرهم كما يجب للمفاوضات. إن هذا الطرح غير متناقض مع تاريخ حركات التحرر والاستعمار، ذلك بأن المفاوضات لم تكن يوماً بديلاً من المقاومة بمختلف أشكالها، في تحسين ميزان القوى، كما أنه ينطلق من قناعة بأن الحصول على حقوقنا لا يتم إلا بـ "الحوار" والتفاوض!

لقد نجحت عملية أوسلو في تحويل قطاعات مهمة من الشعب الفلسطيني من مشاركة في مقاومة الاحتلال والتهجير والتفرقة العنصرية إلى طرف محايد، إن لم أقل أكثر من ذلك، يحاول من دون كلل أن يتعايش مع واقع الاستعمار الاستيطاني. فقد تبنى جزء رئيسي في القيادة الفلسطينية المتنفذة خرافات اليسار الصهيوني في شأن أسس الصراع وسبل حله، حتى أصبحت مقولات هذا "اليسار" كليشيهات يرددها بعض ممثلي هذه القيادة كأنها شعارات وطنية ثورية، منها، على سبيل المثال: "الحوار هو السبيل الوحيد لجسر الفجوة النفسية، والتي هي أساس الصراع؛" "ضرورة إقناع الجانب الإسرائيلي بأننا بشر، وبأننا قادرون على أن نكون متحضرين؛" "المتطرفون في كلا الجانبين هم العائق أمام مسيرة السلام". والأهم من هذه الأقوال كلها قبول الفصل التعسفي بين العدالة والسلام.

إن الشعب الفلسطيني اليوم بأمس الحاجة إلى قيادة وطنية جامعة، تحظى بشرعية الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين في أماكن وجودهم، بما في ذلك مناطق 48. وهذا يتطلب إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تجسد، ديمقراطياً وتمثلياً، المطالب والطاقت الإبداعية والأطر الوطنية للأجزاء الرئيسية الثلاثة للشعب الفلسطيني، وذلك بحسب برنامج نضالي مقاوم وبرنامج سياسي يسعى، في حده الأدنى، لإزالة أشكال الاضطهاد الثلاثة السابق ذكرها. يجب أن تشمل هذه العملية آليات لنقل دفة القيادة والتمثيل، بالتدرج وبالحكمة، من "السلطة الفلسطينية" العقيمة والأخذة بالتلاشي والموصومة بـ "وكيل إسرائيل"، إلى م.ت.ف. مجددة تتسع لمجمل ألوان طيف الحركة السياسية الفلسطينية، بما في ذلك "حماس"، بالتأكيد.

أشكال المقاومة

بغض النظر عن وجود القيادة الذكية والقوية والقادرة والمبدئية والعصرية، ما هي أشكال المقاومة الفاعلة والقادرة على مواجهة ميزان قوى محلي وإقليمي ودولي انكسر من كثرة ميله لمصلحة أعدائنا؟ ففي أوضاعنا الفلسطينية الحالية، هل نعتبر المقاومة تخصصاً تمارسه فئة دون غيرها من فئات الشعب، أم هو واجب الجميع، كل بحسب قدرته؟ هل تعريف المقاومة وتحديد آلياتها هما حكر على أحد؟ إذا كان الجواب "لا"، فلا بد إذاً، من أن نعتبر المقاومة، بالضرورة، مسؤولية جمعية وفردية، ولذلك تحديداً فهي متعددة الأشكال بحسب السياق وبحسب من يمارسها. أمّا إذا اختزلت المقاومة لتصبح من اختصاص نخبة معينة، فهي في أحسن الأحوال لن تجلب لنا أفضل من التحرر والديمقراطية "المزدهرة" على النمط الجزائري أو السوري أو المصري، لأنها تستثني أو تهتمش القدرات الكامنة للمقاومة الشعبية بأشكالها، وبالتالي تحرم قطاعات واسعة من إمكان التأثير في القرار الاجتماعي والتنموي والديمقراطي بعد إنجاز "الاستقلال" و"السيادة" السياسية.

تعتبر المقاومة المسلحة من أهم أشكال المقاومة المباشرة ضد الاحتلال العسكري في تجارب الثورات المختلفة. وهي مشروعة بحسب الأعراف الدولية من ناحية المبدأ، لكن لا بد من أن تكون محكومة برؤية سياسية مسؤولة وحكيمة وحساسة تجاه الواقع؛ كما يجب، في جميع الأحوال، أن تخضع للقانون الدولي وللمبادئ الأخلاقية والإنسانية التي ترفض بشكل قاطع إيذاء المدنيين الأبرياء بشكل متعمد. ومن يرفض هذا الشق الأخير بحجة أن الاحتلال لا يخضع لأي مبادئ أو قيم، فهو إنما يضعف موقفنا الأخلاقي الذي يجب أن نحافظ عليه، أولاً من ناحية مبدئية، وثانياً لأنه يُعتبر من الناحية البراغمازية أقوى أسلحتنا على الإطلاق حين يوظف بذكاء وكرامة.

بحسب قراءتي السياسية للواقع الفلسطيني ضمن الأوضاع الدولية الحالية، أعتقد أن الشكل المسلح لمقاومتنا ما عاد ممكناً، بالمفهوم الاستراتيجي، ولا مجدياً أو حتى تراكمياً، في غياب العمق الاستراتيجي، والانعزال عن محيطنا، وصعود الإمبراطورية الأميركية الجديدة. يجب ألاّ نتمسك بأي شكل للمقاومة بطريقة دوغمائية أو عدمية من دون دراسة متأنية ونقدية لجذواه ومدى صلاحيته للوصول إلى أهدافنا المنشودة، ومن دون أخذ الموضوع الأخلاقي بعين الاعتبار كذلك. لسنا في موقع المقاومة اللبنانية المتقدمة فكراً وعلمياً ونضالاً على الأرض عن أي مقاومة عربية حديثة... ولن نصير. أوضاعنا مختلفة بشكل نوعي، ولذا لا بد من دراسة إمكاناتنا وتحالفاتنا لاستغلال نقاط قوتنا والتخفيف من حدة نقاط ضعفنا.

لا يمكننا، إذاً، إلا أن ننتقي أساليب المقاومة التي تحقق لنا المردود الأقصى من الناحية السياسية، وذلك من دون تجاوز مبادئنا الأخلاقية. إن المقاومة المدنية، وعلى رأسها حملات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، تستلهم تاريخنا الغني في الكفاح الشعبي ضد الصهيونية منذ أكثر من مئة عام، والذي غلب عليه الشكل النقابي والاجتماعي والثقافي والفني، كما تستلهم نضال شعب جنوب إفريقيا ضد الأبارتهايد، وهي الخيار الأكثر واقعية والأكثر تأثيراً ضمن الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية وعلى المدى المنظور. فقد أثبتت، باللموس، أنها تعزز الأمل بتوحيد كل من الفلسطينيين وحركات التضامن العالمية، ضمن استراتيجيا مقاومة أخلاقية وذكية وفعالة ومستقطبة للدعم والتضامن العالميين، وهي تجبر إسرائيل على المواجهة في ساحة صراع هي الأضعف فيها بكل تأكيد، إذ إنها تحيد أغلبية عناصر قوتها وجبروتها التي كثيراً ما قهرتنا بها في ساحات المواجهة التقليدية.

ختام

إن الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة قادرة، أكثر من غيرها من الرؤى، على أن تعطي حلولاً أخلاقية وواقعية منسجمة مع القانون الدولي، للقضايا الرئيسية للصراع وأهمها: اللاجئون؛ القدس؛ المياه؛ الحدود؛ المستعمرات؛ المقدسات الدينية؛ العلاقة الطبيعية بالسياق الإقليمي.

إن حل الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، في سياق تغيرات ديمقراطية جذرية في المحيط العربي، ليس الحل الأكثر أخلاقية، بل هو الحل الوحيد القادر على إزالة الاضطهاد الثلاثي المركب ضد شعبنا، والذي يضمن، وبشكل أخلاقي أيضاً، تأسيس مجتمع ديمقراطي تقدمي، قائم على الحرية، وعلى حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وعلى الانعتاق من محاور الهيمنة الإمبريالية، وأهم من ذلك كله، على المساواة في المواطنة وفي الإنسانية. ■

(*) كاتب سياسي فلسطيني.

(**) إن جزءاً من هذه المقالة يستند إلى مقالة سابقة نشرها الكاتب في مجلة "الأداب" اللبنانية، العددان 7 و8، 2001.

(***) أنظر مقالة الخالدي في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العددان 74/75 (ربيع وصيف 2008)، ص 5 – 14.

(*) في مؤتمر لمنظمة اليونسكو سنة 1989، تبني خبراء متخصصون في توضيح مفاهيم حقوق الشعوب ما اصطلح على تسميته "تعريف كيربي" (Kirby Definition) للشعب كمجموعة من البشر تتمتع ببعض أو جميع العوامل المشتركة التالية: التاريخ؛ الهوية الإثنية؛ الانسجام الثقافي؛ اللغة؛ الانتماء الديني أو الأيديولوجي؛ الأرض؛ الحياة الاقتصادية المشتركة. ومع أن هذا التعريف فضفاض إلى حد ما، إلا إن الخبراء أجمعوا على شرط ذاتي ضروري لتعريف الشعب وهو أن "المجموعة ككل يجب أن تمتلك الإرادة في أن تُعرّف كشعب، والوعي بكونها شعباً".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx